الأمم المتحدة S/2009/542

مجلس الأمن

Distr.: General
21 October 2009
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي العاشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا هو التقرير نصف السنوي العاشر الذي أقدمه عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يُقيّم التقدم المحرز في تنفيذ القرار منذ صدور تقريري الأخير في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/218)، ويلقي الضوء على بواعث القلق التي لا تزال تعرقل الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٢ – فقد أُجريت الانتخابات النيابية في لبنان في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولأول مرة في تاريخ البلد تجري الانتخابات النيابية في يوم واحد. وقد كان أداء المؤسسات الوطنية جيدا بشكل ملحوظ ولا سيما وزارة الدفاع علما أن وزارة الداخلية هي التي أدت الدور الطليعي في هذا المجال. واتسمت هذه الانتخابات بمشاركة أعلى نسبة من المقترعين في تاريخ لبنان، وأشيد بها عموما بوصفها نجاحا كبيرا، إذ اعتبرها المراقبون الدوليون والمحليون انتخابات حرة ونزيهة، بالرغم من بعض أوجه الثغرات والحوادث الأمنية البسيطة. ووفقا للنتائج الرسمية، فاز مرشحو تحالف ١٤ آذار بـ ٧١ مقعدا وحصل مرشحو تحالف ٨ آذار على ٥٧ مقعدا.

٣ – وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أعيد انتخاب الرئيس نبيه بري رئيسا للبرلمان للمرة الخامسة بأغلبية ٩٠ صوتا.

٤ – وفي ٢٧ حزيران/يونيه، وعقب مشاورات أجريت مع الكتل البرلمانية، أصدر الرئيس ميشال سليمان مرسوما كلف فيه سعد الحريري، عضو البرلمان، بتشكيل الحكومة. وفي اليوم نفسه، تعهد رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري بتشكيل حكومة وحدة وطنية، تماشيا مع ما تعهد به في حملته الانتخابية، وبالتعاون مع الرئيس. وفي أواخر تموز/يوليه ٢٠٠٩، أعلن الزعماء السياسيون أنهم توصلوا إلى اتفاق بشأن توزيع المقاعد الوزارية (١٥ مقعدا لتحالف

١٤ آذار – ١٠ مقاعد لتحالف ٨ آذار – ٥ مقاعد لرئيس الجمهورية)، ولكنهم لم يتفقوا بعد على أسماء الوزراء.

٥ – وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، استقال رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري في أعقاب رفض المعارضة حكومته المقترحة. وفي يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، أجرى الرئيس ميشال سليمان جولة جديدة من المشاورات مع جميع الكتل البرلمانية. ونتيجة لتلك المشاورات، أعاد تكليف سعد الحريري بتشكيل الحكومة، وأناط به مهمة تشكيل الحكومة.

٦ – وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، سافر الرئيس بشار الأسد إلى جدة، المملكة العربية السعودية، بمناسبة حفل افتتاح جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، عقد على هامشه اجتماع قمة مع العاهل السعودي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قام الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بزيارته الأولى إلى الجمهورية العربية السورية منذ توليه العرش لعقد مؤتمر قمة مع الرئيس السوري. وفي ختام هذا الاجتماع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الزعيمان بيانين مستقلين يدعوان فيهما إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان. واعتبرت هاتان الزيارتان على نطاق واسع أنهما أسهمتا في انفراج الحالة السياسية في لبنان.

٧ – وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، كان تركيز الحياة السياسية في لبنان منصبا خصوصا على الانتخابات النيابية وجهود تشكيل الحكومة عقب ذلك. ولئن أضحت الاختلافات السياسية بشأن تشكيل الحكومة الجديدة أكثر وضوحا، كانت الحالة الأمنية في لبنان هادئة عموما. وقد بذل الرئيس ميشال سليمان جهودا كبيرة للحفاظ على جو إيجابي وتعزيز الوحدة الوطنية. إنما حتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، لم تكن قد شكلت أي حكومة بعد.

ثانيا – تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٨ – ومن دواعي سروري أنه تم تنفيذ عدد من أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ منذ اعتماده في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. فقد أُجريت الانتخابات الرئاسية والنيابية بطريقة حرة ونزيهة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها ومعداتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة وبدءا محادثات رفيعة المستوى بشأن المسائل ذات الصلة بسيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه، مثل ترسيم الحدود المشتركة، كما حث عليه بقوة مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

٩ - غير أن وجود ميليشيات لبنانية وغير لبنانية وأنشطتها - خلافا لمقتضيات القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) - لا يزالان يشكلان تهديدا لاستقرار البلد وتحديا أمام ضرورة أن تستأثر الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني دون سواهما بالحق في استخدام القوة في أنحاء البلد. ولذلك يتعين مواصلة تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٠ - وعلى امتداد الأشهر الستة المنصرمة، ظللت وممثليّ على اتصال دوري ووثيق مع جميع الأطراف في لبنان، ومع الأطراف الفاعلة المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعقدت اجتماعين مع الرئيس ميشال سليمان؛ أحدهما على هامش مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز في شرم الشيخ، بمصر، في تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ والآخر في نيويورك على هامش الأسبوع الوزاري للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي هاتين المناسبتين، أعربت وممثليّ عن دعمنا التام لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، وللتقدم المحرز في هذا الصدد، وحثثنا على تنفيذ هذا القرار بأكمله وسائر القرارات المتصلة بلبنان. كما تابعت بعناية ما شهدته المنطقة من تحولات ولاحظت تأثيرها على الحالة السياسية داخل لبنان.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١١ - إن الهدف الرئيسي من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) هو تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية دون سواها في جميع أنحاء لبنان، وذلك وفقا لاتفاق الطائف المبرم عام ١٩٨٩ الذي التزمت به جميع الأحزاب السياسية. ولهذا السبب، ما برحت هذه المسألة تشكل أولى الأولويات على جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بلبنان وفي إطار الجهود التي أبذلها للمساعدة على تنفيذ القرار.

١٢ - ويسرني أن أشير إلى أن لبنان والجمهورية العربية السورية قد أتمّا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملية إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، وصل فعلا سفير لبنان لدى الجمهورية العربية السورية، ميشال خوري، إلى دمشق لتولي منصبه. وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، قدم أوراق اعتماده إلى الرئيس بشار الأسد. وقدم سفير الجمهورية العربية السورية لدى لبنان، علي عبد الكريم علي، أوراق اعتماده إلى الرئيس ميشال سليمان في ٢٩ أيار/مايو. وأصبح الآن لكل من البلدين سفارة لدى البلد الآخر لأول مرة منذ استقلالهما. وباتخاذ هذه الخطوات، أؤكد أن لبنان والجمهورية العربية السورية قد وفيا بالحكم ذي الصلة من أحكام القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي يشجع البلدين على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة. وأثني على الرئيسين الأسد وسليمان على العملية التي أطلقاها في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وانتهت قُبيل إجراء الانتخابات النيابية اللبنانية.

١٣ - وإنني أواصل بذل جهودي لتشجيع الجمهورية العربية السورية ولبنان على الشروع في ترسيم حدودهما المشتركة بأكملها مثلما دعا إليه القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). غير أنني أشعر بالأسف لأنه لم يحرز تقدم ملموس يُذكر في هذا المجال على مدى الشهور الستة الماضية. وأشير إلى إعادة تفعيل لجنة الحدود اللبنانية - السورية، غير أن لبنان وحده قام، في هذه المرحلة، بتعيين الوفد الذي يمثله فيها، ولم تجتمع اللجنة بعد. وأشجع الجمهورية العربية السورية ولبنان بشدة على بدء عملية ترسيم حدودهما المشتركة، وفقا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

١٤ - ولم تنسحب إسرائيل بعد من الجزء الشمالي لقرية الغجر مما يشكل انتهاكا لسيادة لبنان ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأشير إلى أن الجهود الدبلوماسية المبذولة لحل قضية منطقة مزارع شبعا لم تفض بعد إلى أي نتائج إيجابية.

١٥ - واستمرت انتهاكات الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني بما يتنافى وقرارات مجلس الأمن. وواصلت الحكومة اللبنانية الاحتجاج على عمليات التحليق هذه. وقد أثَرتُ هذه المسألة مرارا وتكرارا على أعلى المستويات مع السلطات الإسرائيلية، التي تدّعي بدورها أن عمليات التحليق المذكورة تُنفَّذ لأسباب أمنية. وأشجب وممثليّ هذه الانتهاكات وندعو إسرائيل إلى الكف عن عمليات التحليق تلك.

١٦ - وفي الأشهر الأخيرة، اعتقلت السلطات اللبنانية عددا كبيرا من الأشخاص الذين يشتبه في انتمائهم إلى شبكة تجسس إسرائيلية، وُجه الاتهام الآن رسميا إلى العديد منهم. وفي ٢٠ أيار/مايو، نقل الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالتين متطابقتين موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2009/264)، معلومات عن هذه المسألة. وفي رسالة ثانية مؤرخة ٢ حزيران/يونيه، قدم الممثل الدائم للبنان آخر المعلومات المتعلقة بهذه المسألة (S/2009/287).

باء - بسط سيطرة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية

١٧ - كرر الرئيس اللبناني والحكومة اللبنانية المنتهية ولايتها حرصهما الشديد على بسط سلطة الحكومة على كامل الأراضي اللبنانية بحيث يكون الجيش اللبناني القوات المسلحة الوحيدة في البلد، باستثناء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويضطلع الجيش اللبناني، في هذا السياق، بدور حيوي في تعزيز سيادة لبنان وفي السيطرة على جميع أنحاء البلد، مما يرسخ الاستقرار في لبنان وفي بلدان الجوار.

١٨ - وأكدت السلطات اللبنانية لي مجددا التزامها بتحسين مراقبة حدودها البرية لمنع دخول الأسلحة والذخائر والأفراد غير المأذون لهم إلى البلد. وأُشيد بالجهود التي بذلتها الحكومة اللبنانية المنتهية ولايتها لضبط الحدود البرية مع الجمهورية العربية السورية.

١٩ - غير أن استمرار وجود أسلحة خارجة عن سيطرة الحكومة واستمرار أنشطة الميليشيات تمثل تحديا للسلطة العسكرية الحصرية للحكومة اللبنانية. وفضلا عن ذلك، هناك تقارير عن تكاثر أنشطة مجموعات متطرفة وانتشار أسلحة في لبنان. وإني أحمل هذه التقارير على محمل الجد ولكن الأمم المتحدة تفتقر للوسائل التي تمكنها من التحقق منها بشكل مستقل. وفي هذا السياق، أدعو جميع الدول إلى التقيد بحظر توريد الأسلحة. وهذا عامل رئيسي لتحقيق الاستقرار في لبنان وفي المنطقة.

٢٠ - وإني أشعر بالقلق بسبب الحوادث الأمنية المتكررة في طرابلس والمناطق المحيطة بها، ولا سيما ما حدث يوم ١٧ آب/أغسطس، حيث انفجرت قنبلة في باب التبانة أدت إلى أضرار مادية و لم يصب أحد بأذى. وعقب هذه الحادثة، عُثر على قنبلة ثانية في ٢٠ آب/أغسطس في منطقة الملّولة، أزالتها الأجهزة الأمنية وأبطلتها. وفي ليلة ٢٤ آب/أغسطس وقع انفجار آخر. وإضافة إلى ذلك، أدت عمليتا مداهمة مستقلتان نفذتهما أجهزة الأمن في نهاية شهر آب/أغسطس إلى الكشف عن مخازن أسلحة خاصة تمت مصادرتها. وفي الآونة الأخيرة، شهدت طرابلس يومي ٧ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر انتهاكات أمنية حيث سقطت قنابل صاروخية على العديد من المواقع في المناطق المجاورة لجبل محسن وباب التبانة، مما أدى إلى جرح ٨ أشخاص على الأقل. وتم احتواء هذه الحوادث إلا أنها تشكل اختبارا مستمرا لاستقرار لبنان. وهي تؤكد وجود أسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة.

٢١ - إن التواجد المستمر للقواعد شبه العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة على الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان يجعل هاتين الميليشيتين مسيطرتين بحكم الواقع على أجزاء من الحدود البرية. ونظرا لكثرة الثغرات عموما في أجزاء من الحدود السورية - اللبنانية، التي تجعلها سهلة الاختراق، أدعو لبنان والجمهورية العربية السورية إلى العمل بجدية لمعالجة هذا الوضع الشاذ الخطير.

٢٢ - وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أُطلق صاروخان على إسرائيل من منطقة القليلة في جنوب لبنان. وردّت إسرائيل بإطلاق ١٢ قذيفة مدفعية. و لم تسجل أي خسائر بشرية أو أضرار بالغة لدى كلا الجانبين. وبعثت الأمم المتحدة رسالة احتجاج إلى الجيش اللبناني بسبب إطلاق الصواريخ، ورسالة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي أعربت فيها عن قلقها بشأن قذائف المدفعية التي أطلقتها ردا على ذلك. وتشرف السلطات اللبنانية على التحقيقات لتحديد هوية

الفاعلين ولإلقاء القبض عليهم. وأُشيد بما تبذله قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والجيش اللبناني من جهود للتحقيق في هذه الهجمات ولردع أي هجمات مماثلة لها في المستقبل، إذا إنها تمثل انتهاكا خطيرا لقرارات مجلس الأمن ويمكن أن تؤدي إلى تجدد الأعمال القتالية.

٢٣ - ووقع انفجاران على الأقل في ١٧ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر في المنطقة الواقعة بين حولا وميس الجبل في جنوب لبنان. وتوحي المؤشرات الأولية، التي تزامنت مع الصياغة النهائية لهذا التقرير، بأن هذين الانفجارين نتجا عن انفجار أجهزة تجسس تحت الأرض زرعها في هذه المنطقة جيش الدفاع الإسرائيلي، على ما يبدو أثناء حرب عام ٢٠٠٦. وأنا أتابع هذه الحالات عن كثب وسأُطلع مجلس الأمن على المستجدات المتعلقة بها في تقريري المقبل بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٤ - أود التذكير بأن أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، التي دعا فيها مجلس الأمن إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، هي مجرد تجسيد وإعادة تأكيد لقرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف المُبرَم عام ١٩٨٩ في أعقاب الحرب الأهلية. ودفع هذا التفاهم في حينه بالميلشيات اللبنانية - باستثناء حزب الله - إلى التخلي عن قدراتها العسكرية. وعلى الجميع صون هذا الاتفاق وتنفيذه لتفادي ظهور شبح المواجهات بين اللبنانيين من جديد. وليس من باب المغالاة لو تم التشديد على التهديد الذي تشكله الجماعات والميليشيات المسلحة على سيادة الدولة اللبنانية واستقرارها، على نحو ما أظهرته أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨. وهذا التهديد يشيع جوا من الترهيب لا يتناسب مع مسار العملية الديمقراطية العادية في دولة ما. كما أنه يزعزع الاستقرار في المنطقة ويتنافى مع أهداف القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي يرمي إلى تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي.

٢٥ - ومنذ صدور تقريري الأخير، عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي يجمع زعماء البلد السياسيين تحت إشراف الرئيس ميشال سليمان، جلستين إضافيتين في ٢٨ نيسان/أبريل و ١ حزيران/يونيه بُحث فيهما موضوع استراتيجية الدفاع الوطني في لبنان، ونظرا لعدم تشكيل حكومة جديدة منذ الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، يتعذر انعقاد هذا المؤتمر مجدّدا. وبعد مُضي سنة على بدء الرئيس ميشال سليمان الحوار الوطني، التزم المشاركون إلى الآن بتنفيذ القرارات المتَّخَذة أثناء جلسات الحوار الوطني التي عُقدت عام ٢٠٠٦، بما في ذلك تفكيك القواعد الفلسطينية الموجودة خارج المخيمات. واتفق المشاركون أيضا على إنشاء آليات تساعد على إجراء مناقشة مستقبلية بشأن استراتيجية

الدفاع الوطني، على أساس المقترحات التي وردت من أعضاء الحوار الوطني وتلك المتوقَّع تقديمها في المستقبل. وأبلغني الرئيس ميشال سليمان أنه سيدعو لاستئناف الحوار الوطني ما إن تتسلم الحكومة الجديدة مهامها رسميا.

الميليشيات اللبنانية

٢٦ - يحتفظ حزب الله بقدرات شبه عسكرية هامة وبهيكل أساسي مستقل عن الدولة وفي ذلك انتهاك لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهذه الترسانة تمثل تحديا مباشرا لسيادة الدولة اللبنانية. ولهذا أكرر دعوتي إلى حزب الله للامتثال فورا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولاتفاق الطائف، وذلك خدمة لمصلحة جميع اللبنانيين.

٢٧ - وقد أبلغتُ مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/2009/407) بمعلومات عن سلسلة الانفجارات التي وقعت في مبنى على مقربة من بلدة خربة سلم في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وعن عرقلة حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مرتين في ١٥ و ١٨ تموز/يوليه. وذكرت في رسالتي أن هناك مؤشرات على أن المبنى كان تحت سيطرة حزب الله وأنه كان يستخدم كمستودع أسلحة. وأشرتُ أيضا إلى أن القوة أحيطت علما بأن بعض الأفراد الذين كانوا في موقع الانفجارات في ١٥ تموز/يوليه ينتمون إلى حزب الله. وأشرت أخيرا إلى أن ما حدث يمثل انتهاكا واضحا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويشكّل أيضا انتهاكا للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٢٨ - ووقعت حادثة أخرى في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر حيث اندلع حريق لربما بسبب انفجار في مبنى سكني في قرية طيرفلسيه. وتحقق قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حاليا في الحادثة، بالتعاون الوثيق مع الجيش اللبناني، وسأقدم المعلومات الوافية عنها في تقريري المقبل المتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٩ - ولاحظت، مع بالغ القلق، أن قادة حزب الله يتحدثون علنا عن الدعم الذي يقدمه الحزب للمقاتلين الفلسطينيين، الذي يشمل المساعدات العسكرية. ولا يزال النشطون من حزب الله محتجزين ومتهمين في مصر بدعوى ''التآمر على القتل، والتجسس لصالح منظمة أجنبية بنيَّة تنفيذ هجمات إرهابية، وحيازة أسلحة''. وبدأت محاكمتهم في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في إحدى المحاكم الأمنية المصرية. ولكن أعضاء الخلية نفوا التهم الموجّهة لهم. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت السلطات الأذرية على علي كركي وعلي نجم الدين بالتخطيط لهجمات ضد السفارة الإسرائيلية في باكو. وزعمت السلطات القضائية الأذرية بأن هذين الشخصين ينتميان إلى حزب الله الأمر الذي أنكره حزب الله نفسه. وتمثل هذه الأنشطة تهديدا لاستقرار المنطقة.

الميليشيات الفلسطينية

٣٠ - تشكل الجماعات المسلحة غير اللبنانية تهديدا آخر لاستقرار لبنان وسيادته.

٣١ - وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، لم يُحرز أي تقدم باتجاه نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية، وفقا للاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال جلسات الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ وأعاد تأكيده الحوار الوطني الحالي، والقاضي بنزع سلاح المواقع الفلسطينية الموجودة خارج المخيمات. وتوجد على الحدود اللبنانية السورية أربع قواعد عسكرية فلسطينية، إضافة إلى قاعدة خامسة في جنوب بيروت. وتحتفظ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة بهذه المنشآت العسكرية بشكل غير قانوني. وقد طلبتُ إلى الحكومة اللبنانية تفكيك هذه القواعد، وأنا أتطلّعُ إلى إحراز تقدم في هذا الصدد عندما تتسلم حكومة جديدة مهامها رسميا.

٣٢ - وكررت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نداءها إلى الفلسطينيين في لبنان باحترام سيادة لبنان واستقلاله السياسي والقوانين والقواعد الأمنية اللبنانية. وأُشيد بموقف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وأحث جميع الفلسطينيين في لبنان على التقيد به.

٣٣ - وفي حين تظل الحالة في معظم مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الاثني عشر مستقرة نسبيا، فإن عددا من المخيمات يعيش خطر نشوب أعمال عنف داخلها يمكن أن تمتد إلى المناطق المحيطة. وفي الواقع، لا تزال بعض مخيمات اللاجئين، ولا سيما مخيم عين الحلوة، توفر ملاذًا آمنا للراغبين في الإفلات من سلطة الدولة. وشهد هذا المخيم عدة حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٦ حزيران/يونيه، فتح رجلان مقنّعان مجهولا الهوية النار على أحمد أبو الكل وهو ضابط من كوادر فتح. فقُتل الضابط وأصيب شخص آخر بجروح؛ واستمر إطلاق النيران عدة أيام عقب هذه الحادثة في أماكن مختلفة من المخيم. وأفيد بحصول حوادث إطلاق نار أخرى خلال الأشهر الأخيرة.

٣٤ - وعلى الرغم من هذه الحوادث، أدى توثيق التعاون بين المسؤولين في المخيمات الفلسطينية والسلطات اللبنانية إلى تحسين الأمن في المخيمات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لاحتواء التوتر المحتمل في المخيمات.

٣٥ - وتؤدي الظروف الصعبة التي تسود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى تعزيز موقع الجماعات المتشددة، ولهذا ينبغي تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وذلك للفائدة التي يعود بها ذلك على الحالة الأمنية عموما في البلد. وأنا لا أزال مقتنعا بأنه لا بد من إحراز تقدم لا يقتصر على حل الميليشيات الفلسطينية في لبنان ونزع سلاحها، بل ويشمل أيضا تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المعيشية. وفي هذا الصدد، ينبغي دعم

وتعزيز العمل الذي تقوم به لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، التي أنشأها رئيس الوزراء المنتهية ولايته فؤاد السنيورة، لكفالة إدخال تحسينات أساسية على أوضاعهم المعيشية. ولهذا الغرض، لا بد من المضي في تقديم الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) إذا أريد لها أن تحقق مهمتها الأساسية المتمثلة في تحسين الخدمات التعليمية والصحية المقدَّمة للاجئين الفلسطينيين. وينبغي تحقيق كل هذا دون المسّ بإمكانية حل قضية اللاجئين الفلسطينيين لاحقا في إطار اتفاق سلام شامل في المنطقة.

ثالثاً – ملاحظات

٣٦ – يسرني أن الزعماء اللبنانيين استجابوا لنداءاتي واغتنموا فرصة الانتخابات النيابية التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لإظهار التزامهم بالديمقراطية وبسيادة بلدهم واستقلاله السياسي. فقد شكَّلت هذه الانتخابات منعطفاً آخر في المرحلة الانتقالية التي يشهدها لبنان منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). كما شكَّلت أيضاً خطوة هامة إلى الأمام على طريق تنشيط المؤسسات السياسية في الدولة. وأتقدَّم بالتهنئة مرة أخرى إلى شعب لبنان وإلى جميع الأطراف والمؤسسات اللبنانية المعنية على إجراء الانتخابات النيابية في جو سلمي. فيجب على اللبنانيين جميعاً أن يعملوا معاً بروح التعايش والديمقراطية.

٣٧ – وعلى لبنان وزعمائه الاحتفاظ بهذا الزخم الذي سيؤدي حتماً، إلى جانب جهود المصالحة في المنطقة، إلى الإسراع في تشكيل حكومة جديدة. وينبغي للزعماء السياسيين تجاوُز المصالح الطائفية والفردية وتعزيز مستقبل البلد ومصالحه. ويسرني أن المشاورات والمفاوضات السياسية تجري في ظل بيئة هادئة وآمنة بالرغم من تأخُّر تشكيل الحكومة الجديدة.

٣٨ – وإني أتطلع إلى العمل عن كثب مع الحكومة اللبنانية الجديدة لزيادة ترسيخ سيادة لبنان واستقراره ووحدته واستقلاله السياسي، وفقاً لاتفاق الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٩ – وتؤكد الأحداث الأمنية المذكورة أعلاه وجود أسلحة وجماعات مسلحة لا تزال ناشطة في لبنان ويشكل وجودها انتهاكاً مستمراً للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وتهديداً مباشراً لاستقرار البلد والمنطقة ككل. وليس من باب المغالاة لو تم التشديد على مدى التهديدات التي يشكِّلها وجود ميليشيات خارج سيطرة الدولة، وبخاصة البنية التحتية شبه العسكرية الواسعة لحزب الله. ويمثل حلّ الميليشيات ونزع سلاحها أمراً بالغ الأهمية لتعزيز ديمقراطية لبنان وسيادته. ولهذا السبب، أناشد جميع الأطرف داخل لبنان وخارجه، بأن توقف على

الفور جميع العمليات الرامية إلى نقل الأسلحة أو اقتنائها أو بناء قدرات شبه عسكرية خارج سلطة الدولة.

٤٠ - ويؤدي الحوار الوطني دور الآلية الرئيسية لتهدئة الحالة السياسية على الصعيد المحلي، كما يشكِّل منتدى شاملاً لمعالجة المسألة الرئيسية المتمثلة في نزع سلاح الميليشيات، كما هو متوخى في اتفاق الطائف وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإني أتطلع إلى قيام الرئيس ميشال سليمان بعقد جلسات جديدة للحوار الوطني، بعد تسلم الحكومة الجديدة مهامها رسميا. وتتواءم هذه الآلية مع اقتناعي الراسخ بأن نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلّها ينبغي أن يتمّا عن طريق حوار سياسي شامل يتطرق إلى المصالح السياسية لجميع اللبنانيين، ويؤكد في نهاية المطاف سلطة الحكومة اللبنانية وحدها على الصعيدين السياسي والعسكري. وفي هذا السياق، أحث جميع الزعماء اللبنانيين على الاستمرار في مقاربة هذه العملية بروح من التعاون وبذل كل ما يلزم من جهود بغية تحقيق هدف واحد هو: وجوب خضوع جميع الأسلحة التي تُجلَب إلى لبنان إلى سيطرة الحكومة اللبنانية دون سواها.

٤١ - وإني لمدرك أن مسألة سلاح حزب الله لا تزال تتصدر النقاش السياسي في لبنان والعملية الجارية حاليا لتحقيق المصالحة بعد أن انتهت الحرب الأهلية. والواقع أن الاحتفاظ بقدرة شبة عسكرية مستقلة يشكِّل، أولاً وآخراً، تحدياً كبيراً لسلامة المدنيين اللبنانيين، ولحصر الاستخدام المشروع للقوة في يد الحكومة. وأدعو قادة حزب الله إلى تحويل المجموعة بشكل تام إلى حزب سياسي لبناني لا غير، بما يتماشى وأحكام اتفاق الطائف. ويتعين على الأطراف الإقليمية التي تربطها صلات وثيقة بحزب الله، تشجيعه على السير في هذا الاتجاه.

٤٢ - ومما يدعو إلى القلق الشديد استمرار القواعد شبه العسكرية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة اللتين يقع مقرهما في دمشق الموجودة خارج مخيمات اللاجئين، ولا سيما على امتداد الحدود السورية اللبنانية. وبالتالي، من الضروري أن تنفذ الحكومة الجديدة القرارات التي اتُّخِذت في سياق الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦، وأعيد اعتمادها مؤخراً، القاضية بحلّ الجماعات الفلسطينية الواقعة خارج مخيمات اللاجئين ونزع سلاحها.

٤٣ - ويساورني القلق إزاء الأحداث الأمنية المتكررة التي وقعت داخل المخيمات الفلسطينية وفي محيطها. فقد تحسّن التعاون الأمني بين السلطات اللبنانية والفصائل الفلسطينية. إلا أنه يجب بذل المزيد من الجهود لاحتواء أعمال العنف التي يُحتمل أن تنتقل إلى المناطق المجاورة. وإني مُدرك أيضاً للظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين في لبنان

وبالصعوبات الناشئة عنها. وأشيد بعمل الحكومة اللبنانية المنتهية لتحسين تلك الظروف. ولا بد للحكومة الجديدة أن تستفيد من الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة السابقة، بغية تمكين اللاجئين الفلسطينيين من الحياة بكرامة، وكفالة التعايش السلمي بين اللبنانيين والفلسطينيين، دون المسّ بتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين في سياق اتفاق للسلام الشامل.

٤٤ - وبالنظر إلى جميع التحديات المذكورة أعلاه، أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي تواصل تقديم المساعدة إلى الأجهزة الأمنية اللبنانية، وأدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدة إلى الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي لكي تصبح مؤسسات أكثر فعالية ولديها الموارد اللازمة للوفاء بمسؤولياتها الكثيرة. وهذا أمر حيوي أيضاً لمساعدة لبنان على الوفاء بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن، وبخاصة القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٥ - وتتسم العلاقات بين لبنان والجمهورية العربية السورية بأهمية كبيرة ومؤكد تأثيرها على العديد من جوانب تنفيذ هذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان. وإني لمسرور بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين. وأهنئ زعماء الجمهورية العربية السورية ولبنان لما أبدوه به من سمات قيادية في هذه العملية. وفي ضوء هذه الخلفية، آمل أن يتمكنوا الآن من التطرُّق إلى جوانب أخرى من العلاقة الثنائية بين البلدين. وأعرب عن اقتناعي الراسخ بأن استئناف عمليات ترسيم حدودهما المشتركة سيعود بفائدة متبادلة على البلدين. وأشجع الجمهورية العربية السورية ولبنان بقوة على بدء هذه العملية، اتساقا مع القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وسيسهم اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد إسهاماً كبيراً في الجهود الرامية إلى تعزيز المراقبة على حدود لبنان الشمالية والشرقية، إذ أني ما زلت قلقا بشأن الثغرات الموجودة في هذه المناطق من الحدود التي تجعل من انتهاكات حظر الأسلحة احتمالاً مستمراً. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدين في هذا المسعى.

٤٦ - وباختصار، فإني مسرور لاستمرار إحراز التقدم في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) الذي تعكس أحكامه وتدعم التطلعات التي التزم بتحقيقها بها الشعب اللبناني والزعماء اللبنانيون في اتفاق الطائف. واتسمت الحالة السياسية والأمنية في لبنان بالهدوء والاستقرار بشكل عام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن الوضع لا يزال هشا. فلا بد للبنان، بالتالي، من صون إطار التعايش السياسي الشامل السائد فيه، على النحو المحدد في اتفاق الطائف، وذلك في ظل بيئة خالية من أعمال العنف والترهيب. كما أن وجود أسلحة في البلد خارج سيطرة الحكومة واستمرار وجود الميليشيات يسهمان في إشاعة التوتر وانعدام

الأمن في لبنان وبلدان الجوار، ويمكن أن يؤدي في النهاية إلى استئناف الأعمال العدائية، ما لم تُعالج هاتان المسألتان فوراً.

٤٧ - أود أن أنتهز الفرصة لأثني على فؤاد السنيورة، رئيس الوزراء المنتهية ولايته، لجميع ما بذله من جهود وما أبداه من عزم للمضي قدماً في تنفيذ هذا القرار وسائر قرارات مجلس الأمن المتعلقة بلبنان أثناء مدة ولايته. فقد اضطلع بدور قيادي سليم وكان طرفاً هاماً في تعزيز عمل الأمم المتحدة في لبنان.

٤٨ - وأدعو جميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى الامتثال للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسأواصل بذل الجهود بهدف التنفيذ التام لهذه القرارات وسائر قرارات مجلس الأمن والمتعلقة باستعادة لبنان لسلامته الإقليمية وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.